

مدیر هیئۃ الشریکات
الطابق: شرفاء
رقم الوارد: ۲۴۷۰
التاریخ: ۲۰۱۱/۵/۲

السید
السید
السید
السید
السید

مجلس اجتماع

الهیئة العامة العادیة

لبنك الشرق شركة مساهمة مغلقة عامة

بتمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من شهر نيسان لعام ألفان وأحد عشر، عقدت الهيئة العامة العادیة لبنك الشرق شركة مساهمة مغلقة عامة اجتماعها في فندق فورسيزونز بدمشق - قاعة بالميرا، وذلك بناء على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد ۱۵۰ و ۱۷۳ و ۱۷۶ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ۲۹ لعام ۲۰۱۱، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- صحيفة تشرين العدد رقم ۱۱۰۶۵ الموافق ۱۴ نيسان ۲۰۱۱
- صحيفة الوطن العدد رقم ۱۱۳۹ الموافق ۱۴ نيسان ۲۰۱۱
- صحيفة تشرين العدد ۱۱۰۷۲ الموافق ۲۱ نيسان ۲۰۱۱
- صحيفة الوطن العدد ۱۱۴۴ الموافق ۲۱ نيسان ۲۰۱۱

تم التقيد بأحكام المادتين ۱۷۹ و ۱۸۰ من المرسوم التشريعي رقم ۲۹ لعام ۲۰۱۱، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظ نسخة منه لدى البنك ونسخة ثانية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة.

ترأس الاجتماع السيد فريد الياس روفاييل بصفته رئيس مجلس إدارة البنك.
عين كل من السادة أحمد جندلي و خليل سارة مراقبين للتصويت من المساهمين.
كما عين المحامي فادي سهيل سرکيس كاتباً للجلسة.

حضر كل من السيد بسيم الهزاع و السيد ولید العایش مندوبي وزارة الاقتصاد والتجارة بموجب الكتاب الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة.



9

وحضر كل من السادة غدير أبودان ومنال تركماني مندوبي مصرف سوريا المركزي بموجب الكتاب رقم ١٦١/١٥١٢ تاريخ ٢٨ نيسان ٢٠١١
كما حضر السيد شادي عباس مندوب هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية بموجب كتاب صادر عن الهيئة أصولاً

كما حضر السيد نصير تميمي بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة. وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة ٦/١٧٣ من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السادة نقولا اكزم و ناجي شاوي وفريد روفاييل ونجيب برازي، وتغيب أعضاء مجلس الإدارة السادة محمد و فيق سعيد وجورج أنطاكي لدواع السفر.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم قدره ٦٦.٠٧% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة. صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقرّوا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

١. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٠ وخطة العمل

للعام ٢٠١١.



٥

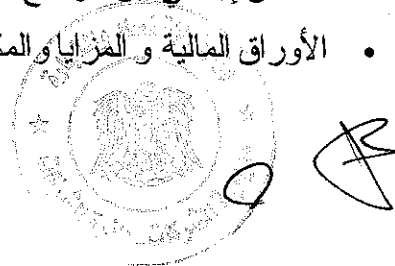
٢. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٠.
٣. مناقشة تقرير مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.
٤. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٠.
٥. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١١.
٦. انتخاب مدقق الحسابات لسنة واحدة وتعيين تعويضاته.
٧. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.
٨. المصادقة على عقد الدعم الفني بين بنك الشرق ش.م.مس والبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل (الشريك الاستراتيجي)
٩. انتخاب عضوي مجلس إدارة جدد.
١٠. مواضيع أخرى.

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٠ وخطة العمل المستقبلية:

قام رئيس الجلسة رئيس مجلس الإدارة بالحديث عن أعمال البنك خلال السنة المالية المنقضية ثم تمت مناقشة أمور البنك وأوضاع السوق المصرفية والأوضاع الاقتصادية والمصرفية في سورية كما تحدث عن التطورات الهامة وما هو متوقع للعام المقبل على هذا الصعيد.

طلب رئيس الجلسة من المدير العام السيد جمال منصور تلاوة تقرير مجلس الإدارة، فقام الأخير بتلاوة التقرير الذي أشار إلى ما يلي:

- لمحة عن تطور أعمال البنك وفروعه والسلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وأهم ميزات العام ٢٠١٠.
- دليل الحوكمة وتقيد البنك بأحكامه وإدارة المخاطر.
- لمحة عن مجلس الإدارة وممثلي البنك واللجان المشكلة واختصاصاتها.
- ملخص إجمالي عن الوضع الاقتصادي للبنك.
- الأوراق المالية والمزايا والمكافآت.



٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حسابات ميزانيته وعن الحسابات

المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١ :

قام السيد محمد نصير تميمي مدقق حسابات البنك بعرض تفصيلي للتقرير السنوي وقد نوه فيه حول مطابقة حسابات البنك للواقع وقد تمت وفق الأصول والقانون وبحسب المعايير الدولية.

وبين عدم وجود أرباح عن السنة المالية ٢٠١٠ بل خسائر بواقع ١١٢,٨١٩,٢٣٧.٠٠ ليرة سورية وأفاد بوجود تدوير الخسائر للعام القادم وعدم امكانية أخذ أية احتياطات.

٣. مناقشة تقرير مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها:

تمت مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات من قبل المساهمين الحاضرين

جرت مناقشة الحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور نفاؤلهم بعمل البنك وجديتها وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتأمّلوا أن يبدأ المصرف بتحقيق أرباح في العام القادم.

٤. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٠:

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وممثلي الشركة عن السنة المالية ٢٠١٠ إبراء عاماً شاملاً.

٥. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١١:

تمت مناقشة موضوع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام ٢٠١١ فأبدى الأعضاء رغبتهم بعدم تقاضي أية تعويضات حتى نهاية عام ٢٠١١ ولغاية انعقاد الهيئة العامة للبنك.

٦. انتخاب مدقق حسابات لسنة واحدة وتعيين تعويضاته:

فتح رئيس الجلسة باب الترشيح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية القادمة، فترشح السيد فرزات العمادي وحيث أنه لم يترشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية فوافق الحضور بما فيهم مندوب وزارة الاقتصاد والتجارة.

كما اقترح رئيس الجلسة تفويض مجلس الإدارة للتوقيع على اتفاق خطي مع السيد فرزات العمادي وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له.

٧. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام

المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١:

طلب الرئيس من الحضور الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة للقيام بأعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك وعملا بأحكام المادة ١٥٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ بكافة فقراتها تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

• مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود و المشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.

• أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة.

إلا إذا كان ذلك بترخيص خاص تمنحه الهيئة العامة.

تم طرح موضوع الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المذكورين بممارسة أعمال مشابهة على التصويت في الهيئة العامة.

٧- المصادقة على عقد الدعم الفني بين بنك الشرق ش.م.م.س والبنك اللبناني الفرنسي

ش.م.ل (الشريك الاستراتيجي):

أشار رئيس الجلسة الى أنه سبق وأن فوضت الهيئة العامة للبنك في ١٧/١٢/٢٠٠٨ مجلس الإدارة بصلاحيته الاتفاق مع البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل على تفاصيل اتفاقية الدعم الفني وتحديد التعويضات المتوجبة عنها وبشرط الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف على مضمونها، وحيث ان مجلس الإدارة قد قام بالتفاوض مع البنك المذكور وتم الاتفاق معه على شروط وبنود اتفاقية الدعم الفني حيث تتضمن هذه الاتفاقية ما يلي:

- المساعدة في تحديد و تطبيق إستراتيجية البنك التشغيلية في سورية.
- المساعدة في التدريب والإشراف على تحسين كفاءة الكادر البشري متضمنة إعارة بعض الموظفين.

- المساعدة في تطبيق و تحديد الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- المساعدة في تقييم و تطوير و اختيار تكنولوجيا المعلومات و بنية الاتصالات اللازمة لقيام البنك بأعماله.



- المساعدة في القيام بأبحاث متعلقة بخدمات البنك المقدمة للزبائن كما هي مطبقة في البنك اللبناني الفرنسي أو القيام بأبحاث خاصة.

وقد قام المجلس بعرض هذه الاتفاقية على المصرف المركزي لأخذ موافقته عليها وقد قام الأخير بدوره بتوجيه بعض المقترحات القيمة تتعلق باتفاقية الدعم الفني تم ارسالها للبنك بموجب كتاب رسمي طلب فيه المصرف المركزي أن يتم عرض المصروفات المحققة عن هذه الاتفاقية في حسابات المصرف وعلى أن تعرض على الهيئة العامة للبنك بالإضافة الى بعض الملاحظات الأخرى.

أشار رئيس الجلسة بأن الشريك الاستراتيجي قد تنازل عن أتعابه لعام ٢٠١٠ و ٢٠١١ صراحة وطلب من الحضور الموافقة على اتفاقية الدعم الفني.

ولما كان مجلس الإدارة قد توصل الى الصيغة النهائية لاتفاقية الدعم الفني والتي تم تعديلها لتتضمن مقترحات المصرف المركزي، وبما أن هذا الاتفاق يقتضي عرضه على الهيئة العامة للموافقة اقترح الرئيس الموافقة على اتفاقية الدعم الفني وتكليف مجلس الإدارة بتوقيعها بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي النهائية.

٨- انتخاب عضوي مجلس إدارة جدد:

أشار رئيس الجلسة أنه قد سبق وأن عرض على الهيئة العامة السابقة قرار مجلس الإدارة بتعيين السيد نجيب برازي عضوا في مجلس الإدارة بدلا عن عضو مجلس الإدارة المستقيل السيد عماد غريواتي ومكملا لعضوية سلفه واقترح على الهيئة العامة الحالية المصادقة على هذا التعيين.

كما أشار الى أن البنك اللبناني الفرنسي قد قام بتغيير ممثليه في مجلس الإدارة السيدين محمد وفيق سعيد وجورج انطاكي وتعيين السيدين نبيل سكر وسليم الشلاح كممثلين للبنك اللبناني الفرنسي في مجلس إدارة بنك الشرق .

وأضاف بأن السيد مصطفى جانودي قد تقدم باستقالته من عضوية مجلس الإدارة وبالتالي من رئاسة المجلس وبناء على ذلك فقد قام المجلس باتخاذ القرار بتعديل توزيع المناصب في مجلس الإدارة بتعيين السيد فريد روفائل رئيسا لمجلس إدارة البنك وتعيين السيد ناجي شلوي نائبا للرئيس.



٩

كما أشار أيضا الى تقدم السيد محمد علي جانودي باستقالته من عضوية المجلس والتي تم تبليغها الى المجلس .

بناء على ما تقدم، فقد أوضح رئيس الجلسة الى أنه نظرا لشغور مناصبين في عضوية مجلس الإدارة نتيجة استقالة السيدين مصطفى جانودي ومحمد علي جانودي، فقد اجتمع مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة في ٢٨/٤/٢٠١١ واطلع على توصيات لجنة الترشيحات والتي هي احدى لجان الحوكمة وما توصلت اليه من مرشحين لعضوية المجلس ممن لهم الخبرة وتتوفر فيهم الشروط اللازمة لهذه العضوية واتخذ القرار بتعيين السيدين محمد وفيق سعيد وجورج أنطاكي كأعضاء مجلس الإدارة بدلا من العضوين المستقلين.

وعرض الرئيس على الهيئة العامة المصادقة على هذا القرار أو انتخاب عضوين جديدين كأعضاء في مجلس الإدارة ليكتمل مدة ولاية سلفهما.

كما طرح الرئيس على الحاضرين موضوع الترشيح لعضوية مجلس الإدارة فلم يترشح أي من الحاضرين ووافق الحضور على انتخاب السيدين محمد وفيق سعيد وجورج أنطاكي كأعضاء مجلس الإدارة بدلا من العضوين المستقلين .

طرح الرئيس على الحضور الى من يرغب بطرح أية مواضيع تتعلق بعمل المصرف فقام المساهم الدكتور جمال قنبرية بطلب إرسال رأي لمصرف سورية المركزي بعدم مطالبة المصرف بزيادة رأسماله نظرا لعدم وجود فرص استثمارية في الوقت الحالي تسمح بتوظيفها في الأسواق السورية واقترح أيضا أن يسعى مصرف سورية المركزي لتعديل المرسوم التشريعي من خلال اعطاء المصرف وقت كاف لزيادة رأس المال. شارك الحضور من المساهمين رأي الدكتور قنبرية. كما أجاب رئيس الجلسة السادة المساهمين عن تساؤلاتهم.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافرا بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عددا من الأسهم يمثل ما نسبته ٦٦.٠٧ % من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول :

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مفتشي الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٠ وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيسا وأعضاء وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة المنصرمة وعن كامل مدة ولايتهم المنقضية إبراء عاما شاملا.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

عدم صرف أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم خلال العام ٢٠١١ على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

انتخاب السيد فرزات العمادي ليكون مدققا لحسابات البنك للسنة المالية القادمة أي حتى تاريخ اجتماع الهيئة العامة العادية القادم للبنك لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المعنية وتفويض أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوقع له.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

الترخيص لجميع أعضاء مجلس الإدارة بالتعاقد مع البنك وممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك عملا بأحكام الفقرات ١ و ٢ و ٤ من المادة ١٥٢ من قانون الشركات.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

المصادقة على اتفاقية الدعم الفني بين بنك الشرق ش.م.م.س والبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.

وتفويض مجلس الادارة بالتوقيع على نسخها النهائية بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي النهائية مع الاشارة الى أن الشريك الاستراتيجي أي البنك اللبناني الفرنسي قد تنازل عن حقه بنقاضي أية عوائد عن هذه الاتفاقية لعام ٢٠١٠ و٢٠١١.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع :

انتخاب السيدين محمد وفيق سعيد و جورج أنطاكي كعضوين من أعضاء مجلس الإدارة بدلا من العضوين المستقلين مؤخرا ليكتملا مدة ولاية سلفهم واعلام الهيئة حول تعيين كل من السادة نبيل سكر وسليم الشلاح كممثلين للبنك اللبناني الفرنسي ليكتملا مدة العضوية والتأكيد على تعيين السيد نجيب برازي كعضو مجلس إدارة الذي عرض في الهيئة العامة للعام الماضي وذلك حتى انتهاء مدة العضوية وذلك بعد موافقة مصرف سورية المركزي على التعيين والانتخاب.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

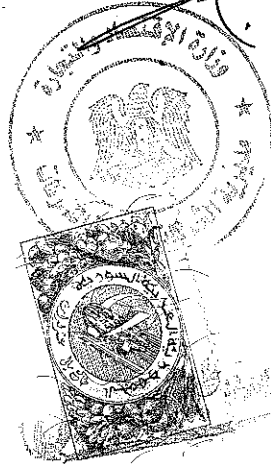
أعلن ختام الجلسة في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من شهر نيسان لعام ألفان وأحد عشر، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولا لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة أصولا.

رئيس الجلسة

كاتب الجلسة

مراقبي التصويت

مخوب الوزارة



العنوان: الجبل
جبل
٥١